عبد المنعم علي عيسى

تداعيات «قنبلة تايوان» التي لم تنفجر

منذ أن جرى الإعلان عن زيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي إلى تايوان، وهي الزيارة التي حدثت يوم الثلاثاء قبل الماضي، والحدث يسيطر على مناخات السياسة والإعلام العالميين بدرجة طغت على أحداث أخرى مهمة مثل تطورات الحرب الأوكرانية والتهديد الواقع على أمن الطاقة والغذاء العالميين، والمؤكد أن في الأمر ما يدعو إليه، قياساً لمعطيات مهمة منها أن الأحداث هنا لا تنفصل عن بعضها بعضاً بل تبدو متشابكة بطريقة هي أشبه بقماشة يحوكها نول جرت برمجته ثم راح ينتج أنواعاً منها لا تختلف كثيراً عن سابقاتها، لكن الأبرز فيها هو أن هذا الصراع الصيني–الأميركي البادئ بوضوح منذ مطلع الألفية الراهنة، سوف يحدد، وإلى درجة كبيرة، معالم هذا القرن وكذا لونه وتراسيمه التي سيبدو عليها، ولذا فإن كل ما يجري من أحداث، على جساستها، يمكن النظر إليها كـ«ملحقات» بذلك الصراع الذي بدأ في الأيام القليلة الماضية كما لو أنه ماض نحو «حرب القرن» التي أخذت غيومها تتكاثف بشكل يشي بـ«الاستمطار»، جاء ذلك مع المناخات التي راحت كل من بكين وواشنطن تسعى لإشاعتها، فالأولى اختارت سبيل التصعيد الذي وصل حدوداً غير مسبوقة لدرجة راجت معها تهديدات بالتعامل مع طائرة بيلوسي كـ«هدف عسكري» إذا ما رافقتها طائرات عسكرية، والثانية عندما قررت إتمام الزيارة تحت أي ظرف كان، والمؤكد هو أن ما جرى كان تدريباً أو هو أشبه بـ«بروفة» لجولات ستكون أكثر حدّة في سياقات عدة، لكن مع الحذر الشديد في التعاطي مع لحظة «الضغط على الزناد» التي تمثل إعلاناً عن انغلاق سبل السياسة مفسحة المجال وبسرعة لسبل أخرى يمكن لها فتح ما انغلق.

كان الخط البياني الراسم لمسارات التصعيد الصيني وما قابله من تصميم أميركي على الوصول في الأمر نحو غاياته المرجوة منه، كاشفاً لمعطيات عديدة كان أبرزها أن الولايات المتحدة لا تزال هي المسكة بزمام المبادرة الدولية، وهي القادرة حتى الآن على تغيير قواعد اللعبة في المفاصل المؤثرة على التوازنات الدولية على الرغم من «وهن» القوة الذي تبديه ووصول «الفيضة» إلى مستويات انحدارية غير مسبوقة منذ عام ١٩٩١ الذي شهد انفرادها بالسيطرة العالمية، والشواهد، إضافة إلى «شاهد» تايوان الأخير، على ذلك عديدة، فهي استطاعت عبر الإعلان عن تحالف «أوكوس» أيلول الماضي الذي جمعها جنباً إلى جنب مع بريطانيا وأستراليا، توجيه الأنظار إلى نصف الكرة الجنوبي، واستطاعت أيضاً عبر الدور الذي لعبته في دفع الأزمة الأوكرانية نحو ما سارت عليه ربط أوروبا بوثاق يشدها إلى حبال الحليف على الضفة الأخرى من الأطلسي، منهية نزعة «الاستقلال» التي كانت تبديها الأخيرة، وباعثة في الآن ذاته الروح في جسد «الناتو» الذي كان يعيش «حالة موت سريري» وفقاً لتوصيف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي أطلقه قبل نحو ثلاثة أعوام.

نجحت الولايات المتحدة عبر زيارة نانسي بيلوسي إلى تايوان في تحويل الأنظار هذه المرة إلى الشرق الأقصى، والزيارة التي تعتبر الأولى من نوعها لمسؤول أميركي، بهذا المستوى، منذ نحو ٢٥ عاماً، هدفت في بعدها الأقصى إلى إظهار بكين أسيرة مصالحها الاقتصادية التي تدفع نحو تكبيل القوة العسكرية بل وتذهب نحو تحييدها لتصبح خارج الحسابات، فالصين الآن باتت تمثل المرتكز الأساسي للاقتصاد العالمي، والتمدد الذي لا تزال تحقق المزيد من النجاحات فيه في هذا السياق، سيجعلها تفكر ألف مرة في الحفاظ عليه، الأمر الذي سيدفع حتماً، وتلك ربما هي القراءة الأميركية، إلى الابتعاد عن كل ما يعكر صفوه، واللافت هنا هو أن الاستراتيجية التي اعتمدتها بكين في التعاطي مع مسألة تايوان كانت تقوم، على مدى ربع القرن الفائت، على مراكمة المزيد من أسباب القوة بشكل يجعل من استعادة الجزيرة إلى السيادة الصينية تحصيل حاصل، والراجح هو أن سلوك واشنطن الاستفزازي، والذي لن يقف عند الحد الذي وصل إليه، كان هدفه هز الثقة بتلك الإستراتيجية عبر الضغط على الأعصاب الصينية في لحظة يشهد العالم فيها توترات في درجة عالية من الخطورة.

هناك الكثير من أوجه الشبه بين تعاطي الأميركيين مع «المطالب الأمنية» الروسية التي أدى تجاهلها إلى انفلات عيار النار في أوكرانيا شهر شباط المنصرم، وبين تعاطيهم مع الحساسية الفائقة التي تبديها بكين تجاه مسألة سيادتها على أرضها، وكذا اتجاه مبدأ «الصين الواحدة» الذي اعترفت به واشنطن رسمياً منذ عام ١٩٧٩، لكن وجه الاختلاف كما يبدو، في كون واشنطن موقنة بأن الفعل في الحالة الصينية، لن يفضي إلى ما أفضى إليه في حالته الأولى، بل على العكس فإن «التشنج» الناجم عن ارتباك الإيقاع ما بين القوتين، والناجم عن تصاعد نبرة الصراع، قد يضع بكين بموضع حرج ويمس بهيبتها التي لن تستطيع الانتصار لها على وقع الحسابات الاقتصادية، وفي النهاية فإن كلا الفعلين سوف يعيدان رسم التوازنات القائمة على ضفاف المحيطين الهندي والهادي ولوقت قد يطول، وبمعنى أدق لوقت تجد فيه بكين نفسها قادرة على الدخول في مسارات يمكن لها استعادة التوازنات التي اختلت في تايوان في ٢ آب ٢٠٢٢.

من المؤكد الآن أن الولايات المتحدة قد نجحت عبر حساباتها في كسب جولة تايوان الأولى للاعتبارات السابقة أعلاه، وهي من دون شك أجادت موازنة المعطيات التي جاءت نتائجها وفقاً لتقديراتها، لكن المؤكد أن قتيل الديناميت، الذي تشعل فيه الشرارة ثم تمضي في مسارها غير المرئي، قد التقط الشرارة التي من الصعب الآن، تحديد لحظة وصولها للحشوة التي تعني حدوث الانفجار، بينما السلوكيات التي أعقبت «بث» الشرارة توحي بأن طول الفتيل قصير وأن زمام المبادرة اليوم باب في اليد الصينية.

٨ سنوات سجن لروسي متورط بتمويل الإرهابيين في سورية

بدء محاكمة ٥٦ شخصاً في ليبيا بينهم سوريون بتهمة الانتماء لداعش

بدأت ليبيا محاكمة ٥٦ شخصاً ينحدرون من عدة بلدان بينها سورية، للاشتباه بانتمائهم إلى تنظيم داعش الإرهابي، وذلك بعد أن تم اعتقالهم جميعاً نهاية العام ٢٠١٦، في وقت أصدرت فيه محكمة عسكرية روسية حكماً بالسجن ثماني سنوات بحق متورط بتمويل الإرهابيين في سورية.

وذكرت وكالة «فرانس برس» أن تنظيم داعش سبق أن اتخذ من مدينة سرت الساحلية الليبية معقلاً له بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ على بعد ٤٥٠ كيلو متراً شرق طرابلس العاصمة.

وأوضحت، أن الـ٥٦ شخصاً سيحاكمون لأول مرة أمام محكمة في مصراتة، على بعد نحو ٢٠٠ كيلومتر من طرابلس من ضمن ٣٢٠ متهماً.

وقال المحامي الذي يمثل عائلات المسلحين الذين قتلهم التنظيم، ويدعى لطفي محيشم، بعد انتهاء الجلسة: أن «تهمتين وجهتا للمشتبه بهم».

وأوضح أن الأولى هي «الانتماء إلى تنظيم إرهابي»، والثانية «قتل مقاتلين ضمن عملية البنيان المرصوص»، وهو اسم العملية التي نفذتها القوات العسكرية التابعة لحكومة طرابلس الإخوانية بقيادة فايز السراج آنذاك ضد تنظيم داعش.

وذكرت الوكالة، أنه عقب عرض المتهمين ولائحة التهم الموجهة إليهم في إطار جلسة مقتضبة، أعلنت هيئة المحكمة تأجيل الجلسة إلى ٢٥ من أيلول المقبل.

ووفقاً للوكالة، فإن المتهمين الذين تجري محاكمتهم ينحدرون من عدة بلدان بينها سورية، وتونس، والسودان، إضافة إلى ليبيا، وجرى اعتقالهم جميعاً نهاية العام ٢٠١٦، بعد استعادة مدينة سرت من أيدي التنظيم، وذلك عقب عملية عسكرية شارك فيها «التحالف الدولي» المزعوم الذي تقوده أميركا بضربات جوية مكثفة لمواقع التنظيم.

وأتت معارك استعادة السيطرة على سرت إلى مقتل أكثر من ٧٠٠ عنصر من قوات «حكومة طرابلس» حينها، وإصابة أكثر من ثلاثة آلاف بجروح.

وسيطر مسلحو تنظيم داعش الذين قُدر عددهم ببضعة آلاف على مدينة سرت في حزيران ٢٠١٥، مستغلين الانقسام والانفلات الأمني في ليبيا بعد الفوضى التي سيطرت على البلاد منذ اغتيال رئيسها السابق معمر القذافي عام ٢٠١١.

بموازاة ذلك، نقل موقع قناة «روسيا اليوم» عن مركز العلاقات العامة في جهاز الأمن الفيدرالي الروسي قوله: إن «محكمة في المنطقة الغربية العسكرية الثانية حكمت على مواطن من آسيا الوسطى متهم بارتكاب جريمة المساعدة في الأنشطة الإرهابية وتنظيم قناة لتمويل ما تسمى «كتيبة التوحيد والجهاد» الإرهابية في سورية بالسجن ٨ سنوات حسب قانون العقوبات في روسيا الاتحادية».

وأشار المركز إلى أن الحكم دخل حيز التنفيذ فور صدوره، حيث سيقضي المدان مدة عقوبته في السجن.

وكالات

اعتقلت ٣ عراقيين في مدينة الرقة بتهمة الانتماء لتنظيم إرهابي

الاستهدافات تلاحق «قسد» وتوقع قتلى في صفوفها

عناصر من ميليشيا «قسد» في ريف محافظة دير الزور (عن الانترنت)

اعتقلت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، ثلاثة عراقيين لاجئين بتهمة الانتماء لتنظيم «حراس الدين» التابع لتنظيم القاعدة الإرهابي شرق مدينة الرقة، على حين تواصلت الاستهدافات ضد «قسد» من مسلحين مجهولين في ريف دير الزور، يعتقد أنهم من داعش ما أسفر عن قتلى ومصابين من الميليشيات.

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس أن الهجمات التي تستهدف مواقع ومسلحي «قسد» توالت في أرياف محافظة دير الزور، مخلفة قتلى ومصابين في صفوفها.

ووفق المواقع، فقد أعلن تنظيم داعش مساء أول من أمس، عبر قناته في موقع «تيلغرام»، أن مسلحيه قتلوا أحد مسلحي «قسد»، قرب دوار «العقال» بمنطقة البصيرة جنوب شرق دير الزور، إثر استهدافه بالأسلحة الرشاشة.

وتبع ذلك حسب المواقع استهداف مجهولين بالأسلحة الرشاشة أحد حواجز «قسد» على أطراف قرية ضمان شمال دير الزور، فيما لم ترد معلومات عن إصابات.

وتحدثت أيضاً شبكة «عين الفرات» المعارضة عن استهداف مسلحي داعش حاجزاً آخر تابعاً لـ«قسد» على طريق الخابور باتجاه قرية الحريجي شمال المحافظة من دون معلومات عن حجم الأضرار الناجمة عن الهجوم.

وتعزيز جهود التعافي المبكر في سورية، ما يسمح بعودة تدريجية وآمنة وكريمة للنازحين السوريين، يشكّل السبب الأساس وراء ما يحصل من مشاكل متزايدة تدعو للقلق وتوترات على الأراضي اللبنانية، في ظل عدم وجود أفق واضح لحل أزمة النزوح السوري، وعدم طرح مجتمع الدول المانحة لخريطة طريق، تبين الحلول المناسبة بعد مرور ١١ سنة على اندلاع الأزمة السورية.

وفي سياق متصل، نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن وسائل إعلام تركية، أن شرطة النظام التركي تلقت بلاغاً يفيد بوجود لاجئين سوريين يسكنون في منزل بحي «نديم أوكمان» وسط مدينة كلّس.

وبناءً على البلاغ، نظمت الشرطة عملية أوقفت من خلالها ١٠ لاجئين سوريين كانوا موجودين في المنزل، وذلك بحجة عبورهم الحدود السورية التركية المشتركة بطرق غير شرعية.

وسلمت الشرطة التركية السوريين العشرة إلى مديرية إدارة الهجرة في كلّس، واعتقلت صاحب المنزل بتهمة تهريب المهاجرين.

وفي مطلع آب الحالي، أوقفت قوات الجندرما التركية ٨٥٥ مهاجراً كانوا ينوون السفر بطرق غير شرعية إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك في ١٦ عملية أمنية في ولاية إزمير غرب تركيا.

وتحول ملف اللاجئين السوريين في تركيا إلى ورقة سياسية يتجاذبها النظام والمعارضة، حيث واصلت الأحزاب التركية المعارضة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية عملية الاستثمار بهذا الملف، بالتزامن مع مواصلة رئيس النظام رجب طيب أردوغان الاستثمار فيه، بعد أن حوله إلى ورقة ضغط وابتزاز في وجه الدول الأوروبية للحصول على مساعدات مالية، وذلك عقب قيامه بدفع أولئك اللاجئين إلى مغادرة منازلهم وقراهم من المناطق التي احتلتها قواته الغازية لبعض المناطق السورية، جراء الأعمال العدوانية التي قامت بها قواته ومرتزقته.

وكالات

٤٠ حالة انتحار منذ بداية العام في مناطق التنظيمات الإرهابية شمال غرب سورية

تزايدت حالات الانتحار في المناطق التي تنتشر فيها تنظيمات إرهابية وجيش الاحتلال التركي ومرتزقته الإرهابيين في شمال غرب سورية.

إذ سجلت ٤٠ حالة منذ مطلع العام الجاري، وذلك نتيجة الفقر وغياب فرص العمل مع إحكام التنظيمات المسلحة الموالية للاحتلال قبضتها على مقومات الحياة في تلك المناطق.

ووفق ما يسمى «فريق منسقي استجابة سورية»، فإن عدد حالات الانتحار المسجلة في مناطق شمال غرب سورية، بلغت ٥٣ حالة موزعة على «٤٠ حالة (١٣ طفلاً، ١٦ امرأة، ١١ رجلاً)، بينما بلغت حالات الانتحار الفاشلة ١٣ حالة (طفل واحد، ٥ نساء، ٧ رجال)، وذلك حسبما نقلت مواقع الكترونية معارضة.

وقال «الفريق»: إن غياب التوعية الكامل حول الانتحار، مع توفر العديد من الأسباب المؤدية إلى الانتحار ضمن المجتمع المحلي الذي يعاني الفقر الشديد وغياب فرص العمل تدفع الشخص إلى القيام بالانتحار.

وأضاف: إن كل حالة انتحار أو محاولة انتحار تخلف وراءها أرضاً محروقة في المحيط القريب للشخص، تؤثر في حياة آلاف الأشخاص المحيطين بالمنتحر بشكل مباشر.

وأوضح «الفريق»، أنه يجب اليوم وفي ظل التزايد الكبير في معدلات الانتحار العمل على تأمين الاحتياجات العامة للمدنيين في المنطقة ومحاولة تخفيف ما أمكن من الأسباب المذكورة أعلاه.

وتواصل التنظيمات الإرهابية ولاسيما «جبهة النصرة» إحكام قبضتها على مقومات الحياة في أماكن انتشارها وفرض الإتاوات على المواطنين لتأمين رواتب ومستلزمات مسلحيها بقوة السلاح وسط استياء شعبي كبير من هذه الممارسات الشعبية.

وكالات

الخارجية عبرت عن تعازيها لذوي ضحايا حرائق اندلعت بخزانات نفط في ماتنزاس

سورية: نقف إلى جانب كوبا في وجه العقوبات الاقتصادية الأميركية

جددت سورية أمس التأكيد على دعمها التام لكوبا وتضامنها معها لمواجهة كل التحديات الممثلة باستكمال العملية التنموية وتعزيز صمودها في وجه العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الولايات المتحدة، معربة عن تعازيها ومواساتها لها بضحايا الحرائق التي اندلعت في خزانات النفط بمدينة ماتنزاس.

ونقلت وكالة «سانا» للأنباء عن وزارة الخارجية والمغتربين قولها في بيان: «تعرب حكومة الجمهورية العربية السورية عن خالص تعازيها وصادق مواساتها لجمهورية كوبا وشعبها ولذوي ضحايا الحرائق التي اندلعت في خزانات النفط في مدينة ماتنزاس وأسفرت عن وفاة وإصابة عدد من المواطنين».

وتابعت الوزارة: سورية تؤكد تعاطفها مع جمهورية كوبا الصديقة قيادة وشعباً ووقوفها التام معها في هذه الكارثة ودعمها لكل الجهود المبذولة من الحكومة الكوبية للحد من الخسائر الناجمة عن هذه الحرائق.

وجددت الوزارة في ختام بيانها وقوف ودعم سورية التام لكوبا في هذه الظروف الصعبة وتضامنها معها لمواجهة كل التحديات المتمثلة باستكمال العملية التنموية وتعزيز صمود كوبا في وجه العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الولايات المتحدة الأميركية التي يجب ألا تكتفي بإصدار بيانات فارغة حول تأثير هذه الحرائق.

ويوم الجمعة الماضي لقي شخص مصرعه وأصيب ١٢١ آخرون إثر حرائق كبيرة اندلعت في مخازن للنفط في مدينة ماتنزاس بكوبا إثر صاعقة رعدية.

وكالات

مصادر سورية رفيعة: مزاعم إمكانية إجراء اتصال هاتفي بين الرئيس الأسد وأردوغان غير صحيحة

نفت مصادر سورية رفيعة بشكل قاطع أمس الأنباء التي أوردتها وساق إعلام تركية عن إمكانية إجراء اتصال هاتفي بين الرئيس بشار الأسد ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، في حين اعتبر الكرملين تعليقاً على الأمر، أن هذا الأمر هو «قضايا ثنائية بين دمشق وأنقرة».

ونقل موقع قناة «الميادين» عن المصادر الرفيعة: أن «الحديث عن احتمال الاتصال بين الرئيسين السوري والتركي غير صحيح إطلاقاً».

وفي وقت سابق أمس نشرت صحيفة «تركيا» المقربة من دوائر حكومية تركية تحدثت من خلاله عن إمكانية إجراء اتصال هاتفي بين الرئيس الأسد وأردوغان وفق اقتراح من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي التقى رئيس النظام التركي في سوتشي في الخامس من الشهر الجاري، حيث أكد الجانبان خلال قمتهما الثنائية «مهما الحفاظ على وحدة سورية».

وتعليقاً على ما ذكرته الصحيفة، قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية: «تمت مناقشة الشؤون السورية (خلال قمة سوتشي) من قادة روسيا وتركيا، والباقي قضايا ثنائية بين دمشق وأنقرة».

تقرير الصحيفة التركية، الذي استندت فيه إلى مصادر وصفتها بأنها «خاصة» بها، تحدث أن الرئيس الروسي اقترح خلال لقائه أردوغان في سوتشي يوم الجمعة الماضي عقد لقاء بجمع الرئيس الأسد ورئيس النظام التركي من أجل نزع فتيل الأزمة التي افتعلها أردوغان عبر تهديداته بشن عدوان عسكري جديد على الأراضي السورية بذريعة إقامة ما يسميه «منطقة آمنة» بعمق ٣٠ كم في عمق الأراضي السورية.

وذكرت الصحيفة، التي نفت المصادر السورية الرفيعة كلامها جملة وتفصيلاً، أن أردوغان اعتبر أن الوقت ما زال مبكراً لعقد اللقاء وأنه يمكن إجراء مكالمة هاتفية بهذا الخصوص.

وقالت الصحيفة أيضاً «هناك اتصالات دبلوماسية من بلد خليجي وآخر إفريقي، مع سورية وتركيا؛ من أجل ترتيب لقاء بين الجانبين».

وسبق أن تنصل النظام التركي الذي يحتل العديد من المدن والبلدات القرى في شمال سورية، من جميع التزاماته بموجب التفاهمات التي تم التوصل إليها مع الجانب الروسي والتي تدعو بشكل خاص إلى احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها والتوقف عن دعم الإرهاب فيها وكل ما من شأنه أن يهدد سلامتها الإقليمية.

وترفض سورية بشكل قاطع مبررات النظام التركي لاحتلال قواته أجزاء من الأراضي السورية بذريعة مكافحة الإرهاب وتؤكد أن الوجود العسكري التركي هو احتلال ويشكل تهديداً للسلم الإقليمي والدولي.

وفي أيار الماضي، أدانت سورية بشدة في رسالة وجهتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن مخططات النظام التركي بشن عدوان عسكري جديد بذريعة إقامة «المنطقة الآمنة» والتي تهدف في حقيقة الأمر إلى اقتطاع أراض جديدة وضمها إلى دائرة نفوذه.

وأكدت وزارة الخارجية والمغتربين أن «سيادة سورية واستقلالها وسلامة ووحدة أراضيها لن تكون محل ابتزاز أو مساومة يمارسها النظام التركي»، الذي دعم التنظيمات الإرهابية على مختلف مسمياتها في سورية خلال السنوات الماضية وأقام لها معسكرات تدريب داخل الأراضي التركية.

وكالات

قوات لجيش الاحتلال التركي في الشمال السوري (عن الانترنت – أرشيف)

قولاً واحداً

منذر عيد

«مسيار» لا «كاثوليكي»

من المستبعد جداً، وصف العلاقات الروسية التركية بالإستراتيجية، ليس بسبب عدم رغبة البلدين في أن تكون كذلك، ولكن بسبب توضعهما على ضفتين، تناقض كل منهما الأخرى في مجمل السياسات والرؤى، ولا يمكن وصف لحظات الالتقاء بينهما هنا أو هناك، إلا من باب المصلحة الآنية، أو التكتيك الذي يخدم من وجهة كل طرف أستراتيجيته العامة، من دون تجاهل محاولة هذا الطرف أو ذاك، استغلال حاجة الآخر أو نقطة ضعفه لتسجيل نقطة أو الحصول على مكسب بالإكراه.

يسعى الروسي جاهداً إلى جذب التركي ليكون في صفه خاصة بما يخص الوضع في أوكرانيا، أو ألقه أن يبقى التركي على الحياد، بعيداً عن سياسة «الناتو» العدوانية ضد موسكو. فكان الجانب الاقتصادي إحدى المغريات التي نجح الروسي في جعل لعاب رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان يسيل على العديد من العروض والمشاريع التي طرحها الجانب الروسي عليه، الأمر الذي مكن الروسي من تحويل الجانب الاقتصادي، وقطاع الاستثمار إلى قفازات ناعمة، يرتديها في قبضته الحديدية إذا ما أراد مصافحة التركي، في كل جلسة حوار لمناقشة قضايا خلافية، سواء في سورية أم أوكرانيا أو ليبيا أو في غيرها، وهذا ما ظهر واضحاً في كلام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال قمة سوتشي التي جمعته مع رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان يوم الجمعة الماضي بقوله: «هذه المحادثات سوف تفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين لتشمل قضايا التعاون في مجال الطاقة وصادرات الحبوب في البحر الأسود والسياحة والقضايا الإقليمية».

بالمقابل، فإن النظام التركي، لا يترك فرصة أو مجالاً، للاستثمار في المتناقضات إلا وفعل، حيث يجيد ذاك النظام المراوغة، وإحداث جلبة في جانب ما، لإشغال الطرف الآخر عن أمور أخرى تكون الهدف الأساس الذي يسعى إليه، فيرفع سقف مطالبه في القضايا الخلافية، للحصول على مكاسب في جانب غالباً ما يكون بعيداً عن موضوع الخلاف، ومن هنا لا يتوانى أردوغان بتجديد تهديداته بشن عدوان على شمال سورية، رغم اعتراض روسيا وإيران وحتى الولايات المتحدة الأميركية، فيما عينه على جملة من المكاسب الاقتصادية، وتسجيل حضور على طاولة الحل النهائي في سورية وأوكرانيا، وباقي المناطق الخلافية في المنطقة.

لم يصدر عن «سوتشي» شيء علني لافت بما يخص الوضع في سورية، بل إن بيان القمة الأخير كان وفياً لما سبقه من بيانات لقمم ثنائية بين بوتين وأردوغان في «مدينة ذاتها، بتأكيدهم على ضرورة الحفاظ على وحدة وسيادة سورية، وضرورة محاربة الإرهاب، إلا أن أرض الميدان في شمال سورية، سرعان ما كشفت عن جانب مما تم الاتفاق عليه، أو هذا ما يمكننا الادعاء به، حيث عملت قوات الاحتلال التركي على الانسحاب من قادمتين عسكريتين قرب الحدود في قريتي هرفلي وطوز في الريف الغربي لمنطقة تل أبيض واللتين احتلتهما خلال عمليتها العسكرية التي سمتها «نبع السلام» في تشرين الأول ٢٠١٩، وسبق ذلك تأكيد موقع «الونيتور» بأن بوتين لم يعط الضوء الأخضر لشن عدوان تركي على شمال سورية وخاصة في منبج وتل رفعت، وتجنب الرد على سؤال عما إذا كان يحاول ثني أردوغان عن عزمه، مكتفياً بالإشارة إلى أن الكرملين «يتفهم مخاوف الشركاء الأتراك الأمنية، ونحن بالطبع نأخذها في الاعتبار، إلا أنه من المهم جداً عدم السماح بأي أعمال قد تؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع في سورية».

في المجمل يعي كل طرف حاجات الطرف الآخر، ونقاط ضعفه، وبين ما تشكله أوكرانيا من أهمية لدى الجانب الروسي، وسعي أردوغان للفوز بالانتخابات القادمة ٢٠٢٣، ويسعى كل طرف إلى تلبية مصالح الطرف الآخر قدر المستطاع في باقي القضايا المشتركة، لتشبه العلاقات الروسية التركية، زواج «المسيار»، حيث تعلن موسكو وقوفها إلى جانب أنقرة في مكافحة الإرهاب، وفي الوقت نفسه تؤكد أنه في حال سلكت طريق التعاون مع الدولة السورية لحل مسائل التنظيمات الإرهابية فإن ذلك سيكون أكثر صواباً، ما دام ذلك ممكناً، وسرعان ما أدرك الجانب التركي أن لا مفر من التعاون مع دمشق، ليعلن أردوغان في طريق عودته من سوتشي أن أنقرة باتت أكثر انفتاحاً على التعاون مع دمشق، وهو ما يتماهى مع تصريح وزير خارجيته مولود جاويش أوغلو، بعد قمة طهران، وقال فيه إن بلاده منفتحة على «التعاون مع دمشق لإخراج الإرهابيين من المنطقة».

أعداد المرشحين تتزايد وهم من كل المكونات الاجتماعية والسياسية

أبناء الجزيرة يتحدّون الاحتلال بالترشح لانتخابات الإدارة المحلية

بعث أبناء الحسكة، برسالة تحدٍّ إلى المحتل الأميركي والتركي، والميليشيات المرتبطة بهما، عبر إقبالهم الكثيف على الترشح لانتخابات الإدارة المحلية، حيث كانت صورة الحشود أمام مبنى المحافظة في المدينة تأكيداً على تمسكهم بخيارهم الوطني، وانتمائهم إلى الوطن الأم سورية.

وذكرت وكالة «سبوتنيك» في تقرير لها، أنه رغم ما تعانيه المحافظة من وجود للاحتلال ومحاولات منع إجراء الانتخابات، إلى جانب حصار اقتصادي غربي وأميركي جائر، ينهمك أعضاء اللجان القضائية المشرفة على انتخابات الإدارة المحلية في محافظة الحسكة منذ عدة أيام، باستلام طلبات الترشيح من الراغبين في خوض غمارها.

وأشارت الوكالة إلى أن مبنى محافظة الحسكة يشهد حركة كثيفة كبيرة من قبل المرشحين والأحزاب السياسية والفعاليات الاجتماعية والعشائرية، التي تؤكد ضرورة المشاركة الفاعلة في الانتخابات، لأنها تعتبر رسائل تحد جديدة من أبناء الجزيرة السورية إلى العالم، تتضاف إلى ما سبقها من رسائل في قطاعات التعليم والتربية والحياة السياسية ورفض ممارسات المحتل الأميركي.

وأصدر الرئيس بشار الأسد في الثالث من الشهر الحالي المرسوم رقم ٢١٦ لعام ٢٠٢٢ القاضي بتحديد الثامن عشر من أيلول المقبل موعداً لإجراء انتخاب أعضاء المجالس المحلية.

وستحدد هذه الانتخابات ١٨٠٦ أشخاص لقيادة المجالس المحلية في المدن والبلدات والبلديات المنتشرة على مساحة محافظة الحسكة لمدة أربع سنوات مقبلة.

إلى ذلك اعتبر عضو اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات في محافظة الحسكة القاضي فاضل النوح، أن انتخابات الإدارة المحلية هي استحقاق دستوري وعبارة عن حفظ لوحدة البلاد من خلال حكم الشعب بنفسه من خلال مؤسسات الإدارة المحلية.

وقال: «نحن أيوم كلجنة قضائية فرعية يكمن عملنا بالإشراف على لجان الترشيح وتأمين المستلزمات الضرورية لآلية الترشيح والمحافظة على شفافية وديمقراطية العملية».

وأكد النوح، أن قيام العملية الانتخابية في ظل الظروف التي تمر بها المحافظة الحسكة الجريحة والتي تعاني من وجود الاحتلال والاستعمار الجديد، واقتطاع بعض أراضيها بالقوة هو تحد كبير للاحتلال بكل أشكاله ولجميع ميليشياته المسلحة التي تعمل على استنزاف المحافظة ومحاولة فصلها بشكل غير قانوني بطريقة ما.

وأوضح، أن أعداد المرشحين يتزايد مستمر وكبير وهم من كل المكونات الاجتماعية والسياسية ومن الفئات العمرية المنوعة خصوصاً الشباب منها إضافة لوجود طاقات علمية واجتماعية وعلمية متنوعة وهو ما يعتبر نسمةً كبيراً لأبناء المحافظة بوجودهم الوطني.

محافظ الحسكة لؤي محمد صبوح بدوره أعد أن القانون أعطى لجميع المواطنين والأجناس حق المشاركة في الانتخابات، لذلك نأمل ونعمل على ضرورة المشاركة الفاعلة من قبل جميع المواطنين في كل المكونات بالترشيح والانتخاب لفرز طاقات شابة جديدة تخدم إستراتيجية المحافظة على مدى السنوات الأربع القادمة ونأمل أن تكون سنوات خير وعطاء وخلاص من الاحتلال للمحافظة لذلك نحن بحاجة لجميع الكوادر والطاقات في المحافظة.

وأوضح، أن انتخابات الإدارة المحلية لها أهمية سياسية واجتماعية واقتصادية مهمة جداً، ولها أهمية أكبر في محافظة الحسكة بسبب معاناتها من وجود الاحتلال ومن ظروف قاسية وصعبة وذلك لوجود أشخاص وجهات غير مؤمنة بالإدارة المحلية على عكس رغبة السوريين عامة.

وقال: «لذلك نقول لهم أنتم جزء مهم من أجزاء الوطن وشركاء فيه ولذلك سنتعاون لإنجاح الانتخابات وإنجاح المحافظة والوطن والمطلوب وتضافر جهود الجميع لخدمة المحافظة وخدمة أبناء الجزيرة السورية من دون أي استثناء لأنهم جميعاً مواطنون سوريون تنطبق عليهم جميع القوانين السورية من دون استثناء».

واعتبر عدد من المرشحين للانتخابات، بأن ترشحهم لانتخابات المجالس المحلية في محافظة الحسكة يعتبر تحدياً جديداً لما تعانيه المحافظة السورية من وجود للاحتلالين الأميركي والتركي وميليشياتهما المسلحة المرتبطة بهما، إضافة إلى أنه تحدٍّ للظروف الاقتصادية الصعبة والحصار الأميركي والغربي الجائر، وكذلك لممارسات الاحتلال الأميركي التي تتركز على سرقة الثروات من نفط وغاز وقمح ومنع التعليم.

وأشار أحمد حسين العيسى وهو مقاول وتاجر من مدينة الحسكة إلى أنهم جاؤوا لتقديم طلبات ترشيحهم لانتخابات الإدارة المحلية باعتبار أن ذلك واجب وطني وأن محافظة الحسكة جريحة وبحاجة لجميع أبنائها من أجل تطوير وتحديث البلد والمحافظة ونفض غبار الحرب والإرهاب عنها، بدورها ديمة يوسف من أبناء مدينة القامشلي أكدت أن ترشحها لمجلس محافظة الحسكة، هدفه نقل هموم ومشاكل الناس في كل القطاعات وتمثيل دور المرأة، والعمل على ضرورة وجود الدور الأنثوي في المجلس الذي يعتبر ممثلاً لكل المكونات والأجناس في المحافظة.

وتضم محافظة الحسكة سبعة مجالس مدن كبرى و٥٥ مجلس بلدة و١٩ مجلساً بلدياً على أن أنحائها، في حين يبلغ عدد أعضاء مجلس المحافظة ١٠٠ عضو يمثلون كل فئات الشعب من فلاحين وعمال وفئات أخرى ومن جميع الشرائح السياسية والاجتماعية.

وكالات

الاحتلال التركي وسّع استهدافه لأرياف الحسكة.. و«حرب المسيّرات» تحصد مزيداً من الأرواح

الجيش يردّ بقوة على إرهابيي «خفض التصعيد» ويكبد دواعش البادية خسائر كبيرة

حلب– خالد زنكلو
حماة– محمد احمد خبازي
دمشق– الوطن– وكالات

بينما رد الجيش العربي السوري أمس، بقوة على تصعيد الإرهابيين من اعتداءاتهم على القرى والبلدات الآمنة وتقاطعه العسكرية في منطقة «خفض التصعيد»، وكبد تنظيم داعش الإرهابي خسائر كبيرة بالأفراد والعتاد في البادية الشرقية، واصل الاحتلال التركي تصعيده العسكري في أرياف محافظة الحسكة شمال شرق البلاد، ووسع دائرة هجماته على قرى وبلدات الشريط الحدودي، بالتزامن مع تفعيله «حرب المسيّرات» التي حصدت مزيداً من الأرواح وإدراجه ريف حلب الشمالي كهدف متكرر ودائم لعدوانه.

جديد عدوان النظام التركي على محافظة الحسكة، استهدافه أمس بالصواريخ الموجهة قرى حدودية مثل خاتكي الواقعة في الريف الشرقي لمنطقة الدرباسية، حيث جرح مدنيان اثنان بشظايا الصواريخ، جروح أحدهما خطرة، وفق قول مصادر أهلية في الدرباسية لـ«الوطن».

وفي حين تمر شمال غرب الحسكة، بينت مصادر محلية لـ«الوطن»، أن جيش الاحتلال التركي خلف قصفه المدفعي أمس على ريف الناحية الجنوبي الغربي، ما تسبب باستشهاد مدني في قرية السلامسة متأثراً بجروح أصيب بها جراء قذيفة من جيش الاحتلال قبل وصوله إلى مشافي الحسكة، على حين لم يعرف مصير أحد الجرحى المدنيين في قرية الطويلة الواقعة غرب الناحية وبمحاذاة الطريق الدولية المعروفة بـ«M4»، والتي تربط حلب بالحسكة، ومن بالقرب من تل تمر.

وفي الحسكة أيضاً وفي محيط مدينة القامشلي بالتحديد، نفذت مسيرة تابعة لجيش الاحتلال الترك